



الوحدة النقدية الشروط والمحددات

(دراسة حالة دول منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية)

Monetary Unit Conditions and Determinants**A Case Study of Eurozone Countries in Light of the Sadistic Debt Crisis)**

د. خالد رواق ♦ جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/12/15	تاريخ القبول: 2021/05/30	تاريخ الإرسال: 2021/05/11
الكلمات المفتاحية	الملخص	
اليورو؛ الوحدة النقدية؛ الوحدة المالية؛ البنك المركزي.	بعد تبنيه للعملة الموحدة واجهها الاتحاد الأوروبي العديد من الصعوبات، التي ترجع أساسا إلى ضعف فعالية التنسيق بالنسبة للسياسات الكلية للدول الأعضاء، خاصة في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن الصدمات الخارجية. ومنذ 2008، زادت شدة هذه الصدمات وتناقصت قدرة السلطات العمومية على التصدي لها، كما أن غياب النظرة الواضحة والشاملة للحكومات والمسؤولين النقديين الأوروبيين الذين اتخذوا تدابير اتضح فيما بعد أنها غير كافية مقارنة بقوة الصدمة وشدة الأزمة . هذه الورقة تحاول إبراز محدودية عملية التنسيق داخل الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تشكل مصدرا كبيرا لعدم الاستقرار بالنسبة لهذه المنطقة وتبين مواطن الخلل في منطقة اليورو من خلال أزمة الديون السيادية.	
Abstract		Keywords
After its adoption of the single currency, the European Union faced many difficulties, mainly due to the weak coordination effectiveness with regard to the overall policies of the member states, especially in cases of economic instability caused by external shocks. Since 2008, the severity of these shocks has increased and the public authorities' ability to cope with them has decreased. The absence of a clear and comprehensive view of European governments and monetary officials who took measures later turned out to be insufficient compared to the strength of the shock and the severity of the crisis. This paper attempts to highlight the limitations of the coordination process within the European Union, which has become a major source of instability for this region, and shows the imbalances in the euro area through the sovereign debt crisis.		The Euro; The Monetary Unit; The Fiscal Unit, The Central Bank.
JEL Classification Codes : F31; F15 ; F02		

♦ المؤلف المرسل: رواق خالد الإيميل: khaled_rouag@hotmail.fr

1. مقدمة:

عملت الدول الأوروبية في إنشاء نظام نقدي بينها، وذلك لاستكمال جوانب الوحدة الاقتصادية والتوصل إلى آلية للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في هذه الدول وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي، وزيادة قدرة هذه الدول على مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها أسواقها النقدية والمالية بسبب تغيرات أسعار الصرف. مكنتها من الوصول إلى أعلى درجات التكامل على صعيد التكتلات الإقليمية، حيث استطاعت أن تؤسس اتحاداً نقدياً أوروبياً بموجب التوقيع على معاهدة ماستريخت سنة 1992.

ولكن منذ سنة 2010 بدأ الحديث عن تفاقم مشكلة الديون والعجز في الموازنات العامة في معظم دول منطقة اليورو وخاصة اليونان التي تفاقمت ديونها العامة، وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل وتهدد الاستقرار الاقتصادي الأوروبي إلى درجة جعلت بعض الكتابات تتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى انخيار الاتحاد الأوروبي وتضع أكثر من علامة استفهام حول بنية الاتحاد النقدي الأوروبي والمصير الذي ستؤول إليه العملة الأوروبية الموحدة اليورو.

1.1 إشكالية الدراسة: ومن هنا نطرح التساؤل الأساسي عن مدى تحقيق شروط الوحدة النقدية ضمن دول منطقة اليورو من خلال أزمة الديون السيادية ؟

2.1 أسئلة الدراسة: ووعليه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي شروط ومحددات الوحدة النقدية ؟
- هل تم استكمال المؤسسات الأوروبية بما يسمح لها من الوحدة النقدية ؟
- هل هناك تقارب اقتصادي كافٍ للوحدة النقدية ؟
- ما هو الخلل الذي بينته أزمة الديون السيادية في الوحدة النقدية اليورو ؟

3.1 فرضيات الدراسة:

- الوحدة المالية ضرورة حتمية لاستكمال الوحدة النقدية في ظل أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو؟
- التقارب الاقتصادي ضرورة حتمية لاستكمال الوحدة النقدية في ظل أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو؟

4.1 الدراسات السابقة:

✓ دراسة كل من:

Benjamin Gampfer, Ann-Katrin Petersen, Dr. Rolf Schneider , **Scenarios for government debt in Europe** , ECONOMIC RESEARCH & CORPORATE DEVELOPMENT, Working Paper/No. 145/March 08, 2011.pp4-5.

حول مستقبل الديون الأوروبية حتى سنة 2020 نشرت في مجلة البحوث الاقتصادية وتطوير الشركات الورقة 145 شملت كل من اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا رسموا من خلالها ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الديون الأوروبية، في أربع من أكبر الدول المتأثرة بالأزمة وكانت النتائج كلها تشير إلى معدلات أكثر بكثير من المحددة في معاهدة ماستراخت، وتحدد بنهار العملة الأوروبية الموحدة.

✓ الدراسة الصادرة عن مجلس الغرفة السعودية بعنوان (الديون اليونانية وأزمة اليورو الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي)، المملكة العربية السعودية، العدد 19، جويلية 2010، ركزت على الأزمة اليونانية بكل تفاصيلها

وأسبابها وعدوى انتشارها داخل الاتحاد الأوروبي، وتداعياتها المحتملة على الاقتصاد العالمي والعربية، باعتبارها نموذجاً ودرسا لدول مجلس التعاون الخليجي في طريقها إلى الوحد النقدية، لتخلص الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي شرط أساسي لنجاح واستقرار هذا التكتل، وأن يكون ذلك مربوط بوجود قيادة سياسية تعمل بشكل متوافق على تحقيق هذا الاستقرار.

✓ الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 و 27 فيفري 2011 بالمركز الجامعي بالوادي - الجزائر- والذي قدم من خلال العديد من المداخلات تصورا لأزمة الديون السيادية وتحديد اليونان وتأثيرها على الوحدة النقدية وتحديد مداخله أ.د الطاهر هارون أزمة منطقة اليورو و أثرها على مستقبل الاتحاد الأوروبي وتوصل من خلالها إلى وجود ضعف في فعالية التنسيق بالنسبة للسياسات الكلية للدول الأعضاء، خاصة في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن الصدمات الخارجية.

وسنحاول من خلال بحثنا توضيح بشكل أدق مواطن الخلل في البناء الأوروبي للوحدة النقدية ومدى تطابق شروطها ومحدداتها على دول منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية

2. الإطار المفاهيمي للوحدة النقدية ومناطق العملة المثلى:

1.2. تعريف الوحدة النقدية: الوحدة النقدية هي مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى ضمان تسهيل المدفوعات الدولية من خلال تحقيق توحيد العملات المختلفة للدول الأعضاء بعملة واحدة، ويشترط تحقيق الاتحاد النقدي أن يعد في مراحل تؤدي في النهاية إلى إنشاء عملة موحدة بين الدول الأعضاء (مغاوري شلي، 2000، صفحة 133). كما تعرف على أنها تمثل أعلى مراحل التكامل النقدي بين بلدين أو أكثر، دون الحاجة إلى وجود تميز واضح بين كل منهما (القزويني، 2004، صفحة 166).

وتعرف على أنها إحلال عملة واحدة محل العملات الوطنية المتعددة المستخدمة فيها من قبل، ويتم التعامل بها بين هذه الأقطار وداخل كل منها ويتطلب بالضرورة أن يكون هناك بنك مركزي واحد لكل المنطقة التي يتكون منها الأقطار والأطراف، وأن تكون هناك سلطة نقدية واحدة تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في كل هذه المنطقة، وتمثل هذه الترتيبات فيما يلي: (قحايرية، 2006، صفحة 101)

- التزام الدول الأعضاء بالحد من القيود التي تؤثر على المعاملات النقدية وتحقق حرية حركات رؤوس الأموال فيما بينها.

- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء بغية تحقيق التقارب الاقتصادي بينها.

- تأسيس بنك مركزي ذو طابع فوق قومي يكلف بإصدار العملة الموحدة وتوزيعها، كما تلتزم الدول الأعضاء بالخضوع إلى السياسة النقدية التي يفرضها هذا البنك قصد تحقيق الاستقرار.

2.2. مناطق العملة المثلى: تعتبر نظريات منطقة العملة المثلى أول من أسس لمفهوم الوحدة النقدية ووضع لها جميع الأطر النظرية اللازمة بما يمكن من تحديد الخيارات بناء على إيرادات وتكاليف التي يجنيها كل طرف من الانضمام لمنطقة العملة المثلى.

1.2.2. تعريف مناطق العملة المثلى: نجاح التكامل الاقتصادي قد يستلزم إقامة منطقة أو كتلة نقدية تكون فيها العملات القومية لمجموع الدول الأعضاء قد ربط عن طريق أسعار صرف ثابتة بصفة دائمة. (البكري، 2001، صفحة 216)

وتعتبر المنطقة منطقة عملة مثلى إذا استخدم فيها عملة واحدة أو عملتين أو أكثر من العملات، وترتبط قيمتها ببعضها البعض لتكون في الحقيقة عملة واحدة، ولكي يكون أداء عملتين كأداء عملة واحدة يتوجب أن يكون سعر الصرف ثابتا غير قابل لتعديل وجامد وسهل التحويل، فمناطق العملة المثلى هي أن يتم إنشاء أسعار صرف ثابتة داخل مجموعة دول ترتبط بشكل كبير ببعضها البعض. (مردخاي ، 2007، صفحة 386).

كما تعرف على أنها المنطقة التي توفر أفضل عمليات التكيف كفاءة في استجابتها للاضطرابات الداخلية والخارجية (هادسون ، 1983، صفحة 599).

➤ نظريات المناطق العملة المثلى: ساهم مجموعة من الاقتصاديين أبرزهم وأولهم روبرت موندل

(1961) (Paolo Mongelli, 2008, p. 1) إذ قام هذا الأخير في عام 1961 بمجلة الاقتصاد الأمريكي، بنشر مقالا علميا أصيلا موسوما بـ "نظرية مناطق العملة المثلى Optimum Currency Areas Theory" التي تقوم على أساس المفاضلة بين أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف المرنة، تبعتها دراسة ماكينون (Mckinnon) عام 1963، وكينن (Kenen) عام 1969 وقد حاول هؤلاء من خلال محاولاتهم تلك تحديد الأقطار، أو الأقاليم التي يمكن أن تؤلف أمثليا "اتحاد عملة".

- **نظرية مندل:** يرى مندل أن العامل الأساسي لقيام منطقة للعملة المثلى هو درجة قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الإقليم داخل المنطقة الواحدة أو بين دول مختلفة، فإذا كانت القدرة على التنقل محدودة يكون الاتحاد النقدي أمرا غير مرغوب فيه، ويمكن أن يعني ذلك أيضا اختيار اتحاد نقدي قائم فعلا (سي بول هالوود رونالد مكدونالد، 2007، صفحة 558).

فيحدد مندل منطقة العملة المثلى على أنها إقليم تظهر فيه قابلية كبيرة لعوامل الانتاج على الانتقال داخليا وقابلية محدودة على الانتقال خارجيا، ويعني ذلك تدفق العوامل من المناطق ذات الكلفة المنخفضة أو المتدنية إلى المناطق ذات الكلفة المرتفعة أو المردود المرتفع، مما يمكن معه منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن الاختلافات الحدية الناشئة عن الزيادات في التكاليف والأسعار بين أعضاء منطقة العملة. (السيد علي، 2008، صفحة 37)

-نظرية ماكينون Robert Mckinon:

حسب نظرية ماكينون، تقوم المنطقة النقدية المثلى على أساس شرط درجة انفتاح الاقتصاد القومي والذي يتم قياسه من خلال قياس العلاقة النسبية بين السلع التجارية والسلع غير التجارية، حيث إذا فاقت الأولى عن الثانية يدل على أن الاقتصاد أكثر انفتاحا والعكس صحيح. انطلاقا من هذا الشرط اعتبر ماكينون أنه تقوم المنطقة النقدية المثلى على أساس تنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء. (قحايية، 2006، صفحة 112)

فكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا كان مستعدا أكثر إلى استخدام أسعار صرف الثابتة، وبالتالي ستزيد المنافع الناجمة عن إقامة منطقة العملة المثلى، وتقل درجة الحاجة إلى استخدام السياسات المالية والنقدية في الحفاض على التوازن الخارجي بمعنى أن أسعار الصرف المرنة هي أكثر فائدة بالنسبة للاقتصادات المغلقة إلى حد ما (بلفاطمي، 2011، الصفحات 47-48).

-**نظرية كينن Kenen:** يقول Kenen إن الدول ذات الهياكل الصناعية والتصديرية المتنوعة يجب أن تحاول جني منافع سعر الصرف الثابت، لأن تقلبات الطلب وصدمات العرض على المستوى الاقتصادي الجزئي تلغي بعضها البعض، لذلك نجد أن التغييرات في أسعار الصرف الحقيقية (عن طريق مواءمة أسعار الصرف الاسمية) نادرا ما تكون مطلوبة.

(سي بول هالود رونالد مكدونالد، 2007، صفحة 561) إذا فهو يربط بين منطقة العملة المثلى وبين مدى تنوع المزيج أو الهيكل الإنتاجي لمجموعة من البلدان، فكلما زاد مثل هذا التنوع زادت امكانات تحقيق منطقة عملة مثلى فيما بينها وتحققت الفائدة من تثبيت أسعار الصرف بين عملات البلدان المكونة لها، فحين يتنوع انتاج بلد ما وصادراته يزيد استقلاله عن التقلبات الأجنبية، أي يقل أثر هذه الأخيرة على مركز دفعاته واستقرار أسعاره ودخله القومي، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الايجابية لهذه التقلبات بالنسبة لسلع المختلفة والمتنوعة التي ينتجها البلد. (القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، 2004، صفحة 172)

-نظرية فليمنج: يمكن للاختلالات الخارجية أن تنشأ عن الاختلافات المستمرة في معدلات التضخم الوطنية الناتجة عن الاختلافات في التطورات الهيكلية وسوق العمل، والسياسات الاقتصادية، والتفضيلات الاجتماعية، كما يلاحظ أنه عند معدلات التضخم المنخفضة والمماثلة بين البلدان بمرور الوقت سوف تكون معدلات التبادل التجاري أيضاً مستقرة إلى حد ما، وهذا يعزز أكثر معاييرها المعاملات في الحساب الجاري والتجارة، وتقليل الحاجة إلى تعديلات سعر الصرف الاسمي. (Paolo Mongelli, 2008, p. 3)

من هنا يرى فليمنج أن العنصر الأساسي لانضمام دولة إلى منطقة نقدية، هو أن تكون ظروف الدول تتقارب فيها معدلات التضخم حيث يكون اعتماد نظام سعر صرف مرن ملائم لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

3. النظام النقدي الأوربي:

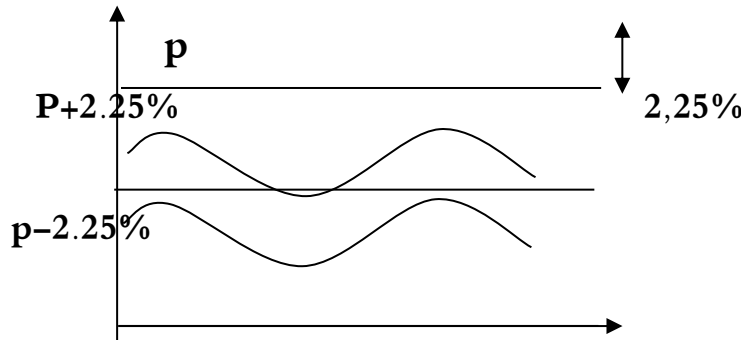
1.3. تطور النظام النقدي الأوربي:

لم تكن فكرة توحيد أوروبا فكرة جديدة في التوجه السياسي لأوروبا، فقد كانت لها عدة محاولات للوحدة النقدية حيث شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أشكالا مختلفة للاتحاد النقدي بين الدول الأوروبية إلا أنها لم تكمل بالنجاح مثل الاتحاد النقدي اللاتيني خلال الفترة 1865-1927 بين كل من فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، سويسرا، اليونان وانتهى بسبب ضعف التنسيق بين الدول الأعضاء، واتحاد الدول الإسكندنافية في الفترة 1872-1924 بين السويد والنرويج والدانمارك وانتهى بسبب الحرب العالمية الأولى (فاروق محمود، 2000، الصفحات 12-13)، وقد مر النظام النقدي الأوربي بعدد من المراحل:

- نظام الثعبان داخل النفق: ولقد تم الاتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بازل السويسرية في العاشر من أبريل سنة 1972 على تحديد هوامش تذبذب عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة لبعضها البعض بـ ± 1.25 بالمائة، وهو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملاتها، كما تم الإبقاء على الهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار وهو ± 2.25 بالمائة. (محمود شهاب، صفحة 70)

وهذا يعني أنه أصبح هناك هامشين لتحرك أسعار الصرف الأوروبية الأولى بالنسبة إلى أسعار صرف العملات الأوروبية، والثانية بالنسبة إلى أسعار صرف العملات الأوروبية مع بعضها البعض. حيث اتفقت ست دول أوروبية على تقويم أسعار صرف عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي بهامش تذبذب قدر بـ: 2.25 بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مع بعضها البعض و4.5 بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار. (هادسون، 1983، صفحة 605) من خلال الشكل أدناه.

شكل رقم (1) الثعبان النقدي الأوروبي



Source : Pascal Kauffman, *l'euro*, Dunod, 2ème édition, Paris, 1999. P56.

إن العمل بنظام الثعبان النقدي يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود الهوامش المسموح لها بالتحرّك في إطارها وذلك عن طريق التدخل في أسواق الصرف الأجنبي سواء بالبيع أو الشراء للعملات الأوروبية. (فلاح، نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة، 1999، صفحة 73) إذ يعرض البنك المركزي للعملة القوية كمية من عملته في السوق في مقابل العملة الضعيفة، كما يضع كمية أخرى منها تحت تصرف البنك المركزي للعملة الضعيفة تمكنه من بيعها في السوق في مقابل عملته الضعيفة. (صالح، 2004)

-الوحدة النقدية الإيكو: الإيكو هي عبارة عن سلة من الأوزان المرجحة لعملات الدول الأعضاء، ويتحدد النصيب النسبي لكل دولة بمدى مساهمة العملة في الناتج القومي، وفي التجارة الخارجية لكل دولة (حميدات، الفولي، صفحة 170) ويتم تغيير الأوزان بالنسبة للعملة دورياً كل 5 سنوات أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25 بالمائة أو أكثر (عبد المطلب ، 2006، الصفحات 102-103).

وتصدر وحدة النقد الأوروبية للبنوك المركزية عن طريق صندوق النقد الأوروبي مقابل احتياطي الذهب أو الدولار ولم ينشأ صندوق النقد رسمياً فقد تم خلق وحدة النقد الأوروبية عن طريق ترتيبات المبادلة (وحدة عملة أوروبية مثلاً مقابل دولارات أو ذهب) بين البنوك المركزية ومادياً تأخذ وحدة العملة الأوروبية شكل الائتمان في دفاتر صندوق النقد الأوروبي فعندما تحول دولة ما وحدات عملة أوروبية إلى أخرى تتحول تلك الائتمان من حساب الدولة الأولى إلى حساب الدولة الثانية في دفاتر الصندوق (هادسون ، 1983، الصفحات 608-609).

2.3. المحاور الرئيسية للنظام النقدي الأوروبي:

لتحقيق أهداف النظام النقدي اتفقت الدول على أن يقوم هذا النظام على المحاور التالية:

— **آلية سعر الصرف:** تعد المحور الأساسي للنظام النقدي الأوروبي، وتقوم على مبدئين أساسيين هما:

✓ ألا يؤدي هامش التغير في سعر الصرف عملة أي دولة عضو مقابل عملة بقية الدول الأعضاء عن 2.25% وفق هذه الآلية قامت كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد سعر مركزي لعملتها مقابل وحدة النقد الأوروبية الإيكو وتوضع هذه الأسعار في جدول، وبالرجوع إلى الأسعار المركزية الخاصة بكل عملة يتم تحديد أسعار مركزية ثنائية لكل العملات (أونجر، 1990، صفحة 14). كما هو موضح في هذا الجدول رقم (2.2).

الجدول رقم (1): الأسعار المركزية لعملات الدول مقابل وحدة النقد الأوروبية الإيكو

الدولة	الفرنك البلجيكي	الجيلدر البلجيكي	الفرنك الفرنسي	المارك الألماني
بلجيكا	42.6263	0.05393	0.16259	0.04779
هولندا	18.5424	2.29886	3.01489	0.88630
فرنسا	6.1503	0.33169	2.93082	0.29397
ألمانيا	20.9211	1.12828	3.40166	2,03748

المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997)، ص. 84

✓ كما تشترط هذه الآلية ضرورة عدم تعديل أسعار الصرف المركزية إلا باتفاق دول المجموعة، ويقتضي الأمر أن يقوم محافظو البنوك المركزية الأوروبية بتبليغ صندوق النقد الأوروبي عن الاختلالات التي تعاني منها الدول الأوروبية ليتم اتخاذ الإجراءات المناسبة، وللإشارة فقد انضم إلى عضوية آلية صرف العملات الأوروبية كل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية آنذاك ماعدا بريطانيا التي انضمت إليها عام 1990 (فاروق محمود، 2000 ، صفحة 24).

— آليات الائتمان: نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى وخصوصا العوامل التي تؤثر في سعر صرف العملة فقد تم توصل المجموعة إلى ضرورة توفير تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل بالإضافة إلى تقديم دعم نقدي قصير الأجل (حشاد ، 1998 ، صفحة 33). ويقوم على أساس النقاط الرئيسية التالية (مدحت ، 1997 ، صفحة 84):

✓ تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل جدا.

✓ المساندة النقدية القصيرة الأجل.

✓ التسهيل الائتماني متوسط الأجل.

— وحدة النقد الأوروبية: لم تكن الإيكو في شكل عملة ورقية، أو في شكل قطع نقدية معدنية منذ نشأتها إلى أنها من الناحية العملية تتمتع بخصائص النقود وتعد وحدة حسابية تستخدم كوحدة لحساب التبادل الاحتياطي بين البنوك المركزية.

ووفقا للقرارات التي صدرت عن المجلس الأوروبي في 5 ديسمبر 1987 في بروكسل، فإن هذه الترتيبات الائتمانية سوف يعمل بها في المرحلة الأولى من النظام النقدي الأوروبي وتدمج جميعها بعد ذلك في صندوق واحد في المرحلة النهائية من هذا النظام.

3.3. معاهدة ماستريخت والتدرج نحو الوحدة:

— بنود معاهدة ماستريخت: بهدف استكمال الخطوات السابقة عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر في 7 فيفري 1992 بالمدينة الهولندية ماستريخت لوضع التعليمات النهائية لمعاهدة روما، وقد ركزت هذه التعديلات على موضوعين هامين وهما البنك المركزي الأوروبي، ووحدة النقد الأوروبية (الحجار، 2003، صفحة 213)، وقد وقعت 11 دولة من أصل 15 دولة التي تشكل المجموعة الأوروبية على هذه الاتفاقية وهذه الدول هي: بلجيكا فرنسا،

اليونان، اللوكسمبورغ، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا بريطانيا، هولندا والدانمارك. وتضمنت الاتفاقية ما يلي: (صارم، 1999، الصفحات 91-92)

- إقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي
- تحقيق السوق الداخلية.
- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، وما يرتبط بذلك من مؤسسات كالمصرف المركزي الأوروبي الموحد.
- التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية والقضاء، ومكافحة الجريمة والإرهاب، وتجارة المخدرات.
- تحقيق سياسة خارجية وأمنية دفاعية مشتركة.
- اتباع طرق جديدة في إصدار القوانين، وإعطاء صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي.
- حق مشاركة المواطنين على اختلاف جنسياتهم وأماكن سكنهم في الانتخابات الأوروبية والمحلية.
- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.

ولكي تصبح معاهدة ماستريخت سارية المفعول يتعين التصديق عليها بواسطة جميع الدول الأعضاء ذلك الوقت، وقد كان القادة السياسيون الذين وافقوا على المعاهدة في ديسمبر 1991 واثقين أنه سيصادق عليها من دون صعوبة وتصبح نافذة المفعول مع بداية 1993 ولكن هذا لم يحدث، ففي جويلية 1992 صدم الدغارك الجماعة برفض المعاهدة في استفتاء شعبي، وفي سبتمبر وافق الفرنسيون بأغلبية ضئيلة جدا على المعاهدة في استفتاء شعبي (البكري، 2001، الصفحات 182-183). ولكن الاتفاقية اعتبرت سارية المفعول من قبل جميع الأعضاء بمجرد التوقيع عليها.

✓ نتائج اتفاقية ماستريخت:

وضعت خمسة معايير تتعلق بالسياسات المالية والنقدية المطبقة في اقتصاداتها، اثنان في السياسة المالية الداخلية نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وثلاثة معايير في السياسة النقدية (معدل التضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف).

✓ معيار استقرار الأسعار "معدل التضخم": بينت معاهدة ماستريخت شرط التقارب المؤهل لدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية من حيث معدلات التضخم التي يجب أن تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصاديات أفضل ثلاث دول من حيث قدرتها على تحكم في معدلات المرتفعة لتضخم أي عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المعنية 1.5% عن متوسط معدل التضخم في الدول الثلاث. (Descheemakere, 1998, p. 25) ويهدف هذا المعيار أساسا إلى ما يلي (الخضير، 2002، صفحة 88):

- أن يكون عائد الاستثمارات المباشرة في المشروعات الأوروبية أكبر من العائد المتحقق عن الادخار المصرفي بهدف ضمان التمويل للأنشطة الاستثمارية.

- أن يكون هناك مجال تمويل مستقر سواء من تدفقات داخلية أوروبية أو من تدفقات خارجية. وهذا المعيار ضروري من أجل التمهيد لسياسة مالية ونقدية مستقرة ومستمرة وفي الوقت ذاته لمكافحة التأثيرات الانكماشية السلبية التي تحدث نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة لتتجاوز معدل 5.7% سنويا، ومن ثم الإبقاء على قوة الدفع الذاتي المستمر نحو المزيد من الاستثمار الفاعل في إطار حركي تدافعي.

✓ **نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي:** اشترطت معاهدة ماستريخت ألا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي ووفقاً لهذا المعايير فإنه لا يمكن للدول الأعضاء في منطقة اليورو بالتوسع في الإنفاق غير المبرر، الذي لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي لكل دولة ومن ثم فإن السبيل الوحيد أمام أي دولة من دول المجموعة لزيادة انفاقها هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، بما يعنيه من رفع كفاءة جهاز الإنتاج الوطني وبما يتناسب مع الزيادة المرغوبة للوصول إليها في الإنفاق، ويهدف هذا المعيار إلى تقوية النظام المالي للدولة من خلال رفع قدرته على تحصيل الموارد، ومنع ومحاربة التهرب الضريبي. (الخضيري، 2002، صفحة 84)

✓ **نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** نصت الاتفاقية على ألا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة إجمالي ناتجها المحلي للدول المنضمة للاتحاد النقدي عن 60% في العام السابق على الانضمام، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من القيمة المحددة 60% بسرعة مرضية (Harrison, 2004, p. 423) ويحتل المعيار المالي المرتبة الأولى من حيث الأهمية، لأن الميزانية العامة تلعب دوراً مهماً في الحياة اليومية للأفراد وفي الأنشطة الاقتصادية للشركات، فعن طريقها تفرض الضرائب، وتقرر النفقات العامة المدنية والعسكرية. ويؤثر هذا المعيار على المعايير الأخرى، فعجز الميزانية يؤدي إلى هبوط الاحتياطيات الرسمية وارتفاع المديونية العامة وزيادة معدلات التضخم وأسعار الفائدة. وقد قرر الأوروبيون تحديد المعيار المالي على أساس عجز بنسبة لا تزيد على 3% من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

✓ **سعر الصرف:** يجب الحفاظ على سعر الصرف ضمن آلية سعر الصرف SME من دون تخفيض قيمة العملة، لمدة سنتين على الأقل قبل الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي. (Krugman Obstfeld, 2006, p. 598) ويهدف هذا المعيار هو تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

✓ **معايير أسعار الفائدة:** إن تقارب معدلات الفائدة خلال مدة سنة قبل الاختبار يعني أن البلد العضو قد تحصل على معدل فائدة اسمي طويل الأجل لا يزيد أكثر من 2% على متوسط هذا المعدل في ثلاثة دول من الاتحاد التي تتمتع بأكثر الأسعار استقراراً، حيث يتم حساب معدلات الفائدة على أساس سندات الدولة أو ما يشابهها، وقد اعتمد نسبة 7.8% كحد أقصى لسعر الفائدة. (Cahen, 1997, p. 97)

4.3. البنك المركزي الأوروبي:

– **نشأة وأهداف البنك المركزي الأوروبي:** بعد مفاوضات طويلة جرت بين رؤساء البنوك المركزية الأوروبية، احتفل قادة الدول الأوروبية عام 1998 بانطلاق البنك المركزي الأوروبي ومقره في مدينة فرانكفورت الألمانية، والذي بدأ عمله الفعلي عام 1999 وقد تم إعطاء هذا البنك الاستقلال عن الحكومات بحيث يحدد السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي بعيداً عن تدخل حكومات الدول الأعضاء ولقد حددت اتفاقية ماستريخت مهام هذا النظام في الآتي:

(European Central Bank, 2011, p. 16)

✓ **الحفاظ على استقرار الأسعار** مثل كافة البنوك المركزية الأخرى، وهو يعد الهدف الأول والرئيسي للبنك طبقاً لمعاهدة ماستريخت.

✓ **تحديد وتنفيذ السياسة النقدية لمنطقة اليورو.**

✓ تسيير النقد الأجنبي والعمليات.

✓ عقد وإدارة الاحتياطيات الرسمية الخارجية للدول الأعضاء.

✓ تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.

✓ الحق الحصري في إصدار الأوراق النقدية والمعدنية داخل منطقة اليورو.

✓ ويجمع البنك المركزي الأوروبي الإحصائية اللازمة وتقديم التقارير الشهرية والسنوية للهيئات الأوروبية.

- استقلالية البنك المركزي الأوروبي: إن مبدأ استقلالية المؤسسات النقدية الأوروبية يعتبر شرطاً لاستقرار الأسعار، وهو يحتم تفادي إجراءات مفاجئة من قبيل تعيين أو إقالة مسؤولي هذه الهيئات، لذا تحضر تنحية أي عضو من إدارة البنك المركزي الأوروبي من منصبه إلا تحت ظروف خاصة تتمثل في عدم قدرته على تلبية مستلزمات أداء أو وفته أو خطأ فادح، ولا يتم ذلك إلا من خلال قرار من المحكمة الأوروبية، أما مأمورية أعضاء المجلس فهي 8 سنوات وبالنسبة للمحافظي فإن فترة تعيينهم 5 سنوات وهي مدة ولاية تسمح باستقرار المؤسسات. كذلك يحظر على الأعضاء قبول أية توجيهات سياسية من أية جهة كانت، كما يحظر على البنوك المركزي السحب على المكشوف وهو ما يمنحها استقلالية مالية. (صالح، الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، 2005).

كما تضمنت المادة 107 من معاهدة ماستريخت والمادة 07 من لائحة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، استقلال البنك المركزي الأوروبي، والبنوك المركزية الوطنية، وأعضاء هيئات اتخاذ القرار فيها، في ممارسة سلطتها وتنفيذ واجباتها وليس مسموحاً لها أن تطلب أو تتلقى التعليمات من حكومة أية دولة عضو أو أية منظمة في الجماعة الأوروبية أو أية هيئة أخرى، وعلاوة على هذا، فإن هذه الحكومات والمؤسسات والهيئات ملزمة بالامتناع عن محاولة التأثير على البنك المركزي الأوروبي.

- أدوات السياسة النقدية: بحيث تقوم على مجموعة من الأدوات هي كما يلي:

✓ عمليات السوق المفتوحة: تعتبر عمليات السوق المفتوح أداة من أدوات السياسة النقدية للأورو الرئيسية للعمليات النقدية في الاتحاد النقدي الأوروبي، بحيث توجه أسعار الفائدة وتوفر السيولة للنظام المالي في المدى القصير لدى البنك المركزي الأوروبي هدف عملي يتمثل في تحديد معدل فائدة تمثيلي لشروط إعادة تمويل القطاع المصرفي في أوروبا. يتم إعادة التمويل أساسياً من خلال عمليات السوق المفتوح، خصوصاً على شكل قروض مضمونة. (قحايرية، 2006، صفحة 224)

✓ التسهيلات الدائمة: هي تسهيلات تمويلية من البنك المركزي الأوروبي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي للنظام من خلال قيام السوق بالتخفيف من عدم الاستقرار في السيولة، وفي أسعار الفائدة، وتنقسم إلى تسهيلان: تسهيل "لومبارد" الذي تستطيع البنوك من خلاله الحصول على سيولة فورية، وتسهيل "الإيداع" الذي يمكن البنوك من إيداع فوائضها في السيولة على الفور، حيث يلعب التسهيلان دوراً في الحد من تقلبات أسعار الفائدة من خلال تحديدها لحدود التقلب.

✓ شروط الاحتياطي: وضع التزامات لودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي الأوروبي علماً أن هذا الالتزام الذي يطبق في أحد الدول الأعضاء يجب تطبيقه أيضاً في بقية الدول داخل الاتحاد الأوروبي. و (النجار، 2004، صفحة 52) هو أن يعمل على خلق استقرار في السيولة والمساهمة في إيجاد أسعار فائدة أكثر استقراراً.

✓ نظام المدفوعات الأوروبي هو نظام المدفوعات الخاص بالبنوك الأوروبية: وهو نظام عابر الحدود يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية، بحيث يضمن استقرار اليورو وسعر الفائدة وهذا النظام يعد عنصر أساسي في النظام النقدي والمالي الأوروبي فهو يدعم السياسة النقدية الأوروبية حيث يساهم في خلق نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا وسعر الفائدة عليه، ويوفر للمصارف التجارية في الاتحاد الأوروبي نتائج يومية عن تحويلات الأفراد، ويقوم نظام المدفوعات الأوروبي بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة، وأن نظام التمويل الآلي السريع لتحقيق التسويات الإجمالية عبر أوروبا في الوقت الفوري لحدوثها الذي يشار إليه يتكون من محورين أساسيين هما النظام الوطني للتسويات الإجمالية في كل الدول الأعضاء، النظام الذي يربط بين الأنظمة الوطنية. يعتبر نظام المدفوعات الأوروبي عنصراً أساسياً في السياسة النقدية لدول منطقة اليورو، حيث يعمل على توفير بيانات مستمرة عن التحويلات والعمليات المصرفية للبنوك التجارية في أوروبا، كما يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية ومستمرة. (سمير محمد، 2001، صفحة 225).

4. مدى تطابق شروط ومحددات الوحدة النقدية لمنطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية:

يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن ما حدث لمنطقة اليورو غير مفاجئ لأن الوحدة النقدية الأوروبية هي وحدة غير كاملة وهشة، فمنذ بداية تبني العملة الموحدة واجه الاتحاد الأوروبي العديد من الصعوبات، التي ترجع أساساً إلى ضعف فعالية التنسيق بالنسبة للسياسات الكلية للدول الأعضاء، خاصة في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن الصدمات الخارجية. فمنذ 2008 زادت شدة هذه الصدمات وتناقصت قدرة السلطات العمومية على تصدي لها، كما أن جل التدابير المتخذة ليست متجانسة وتعتبر غير كافية مقارنة بقوة الصدمة وشدة الأزمة.

1.4. الوحدة النقدية الأوروبية واللامركزية المالية:

بات من الواضح أن سلامة الاتحاد النقدي الأوروبي تتطلب إدخال إصلاحات واسعة على الاتفاقية الحالية بعضها قانوني، وبعضها دستوري، حيث يتطلب الأمر من الاتحاد النقدي الأوروبي تبني صيغة دستورية موحدة تضبط الأوضاع المالية للدول الأعضاء وتلتزم بها السلطات المالية الوطنية في الاتحاد لكي تضمن حداً أدنى من الاستقرار المالي الذي يهدد الاتحاد ومن هنا تتضح أهمية التنسيق بين تلك الدول للحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية، والذي يظهر كنتيجة "لغياب التجانس المؤسسي". (كمال، 2010)

فإن قيام الدولة بتطبيق سياسة مالية توسعية، يمكن أن يولد منافع خارجية (تشجيع النمو والتوظيف) أو أضرار خارجية (زيادة الضغط التضخمي) في الاتحاد ككل. وفي أي من الحالتين نجد أن المؤثرات الخارجية لم تقتصر على الوضع الداخلي في الدول، لذلك فهي ليست مدفوعة إلى تطبيق وضع مالي نموذجي من الناحية الاجتماعية من وجهة نظر الاتحاد. وحيث يصح هذا الأمر أيضاً بالنسبة للدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد، فليس هناك ضمان بأن يكون التوازن الكلي للسياسات المالية الوطنية، هو المرغوب فيه بالدرجة الأكبر. (سي بول هالوود رونالد مكدونالد، 2007، صفحة 581).

فغياب التجانس المؤسسي إنما يعود بالأساس إلى وضوح الجهة المنوط بها صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في معاهدة ماستريخت والمتمثلة في البنك المركزي الأوروبي، بينما لا تُحدد هذه المعاهدة بنفس درجة الوضوح المؤسسة المنوط بها إدارة السياسة الاقتصادية - ومنها السياسة المالية.

ذلك أن نموذج الاتحاد الفيدرالي الذي نشأ من تاريخ الولايات المتحدة يتألف من عملة واحدة تدار بواسطة هيئة فيدرالية وأسواق متكاملة للمنتجات، وموازنة فيدرالية تعمل جزئياً ولكن تلقائياً على التعويض عن الاضطرابات

الاقتصادية التي تؤثر على الولايات الفردية، وحكومة فيدرالية تتولى المسؤولية عن التعامل مع المخاطر الكبرى الأخرى، وليس أقلها تلك المخاطر الناجمة عن عمل القطاع المصرفي، وولايات توفر المنافع العامة الإقليمية ولكنها لا تلعب دوراً فعلياً في تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي. (جون بيسان، 2012).

وتختلف السياسة المالية الاتحادية (الفدرالية) للاتحاد الأوروبي، بشكل جوهري عن نظيرتها في الولايات المتحدة، ففي الولايات المتحدة نجد أن الموازنة الفدرالية أكبر نسبياً من الموازنة الخاصة بكل ولاية، لذلك يمكن تطبيق سياسة مركزية للموازنة دون الحاجة إلى التنسيق فيما بين الولايات المستقلة، وعلى الجانب الآخر نجد أن الموازنة الاتحادية في الاتحاد الأوروبي صغيرة، وبالتالي لن تكون فعالية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن في الولايات المتحدة الأمريكية تلعب الموازنة الفدرالية الكبيرة دورين، إما كأداة فعالة تعمل بشكل أوتوماتيكي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، أو كأداة أوتوماتيكية لإعادة توزيع الدخل جغرافياً لصالح الأقل حظاً. (سي بول هالوود رونالد مكدونالد، 2007، صفحة 582)

وعند مقارنة اتحاد العملة الأوروبية بالولايات المتحدة، يمكن ملاحظة أن الولايات المتحدة تبني نظاماً ضريبياً مركزياً، حيث يسدد الأفراد والشركات غالبية الضرائب المستحقة عليهم للحكومة الفيدرالية في واشنطن، وليس لسلطات الولايات التابعين لها أو السلطات المحلية.

وعندما يتباطأ النشاط الاقتصادي في إحدى الولايات الأمريكية نسبة إلى بقية البلاد، فإن الضرائب التي يسدها الأفراد والشركات للحكومة الفيدرالية تتراجع، وتزداد الأموال التي تتلقاها هذه الولاية من الحكومة الفيدرالية لصالح استحقاقات البطالة وغير ذلك من برامج التحويل، والأمر ببساطة أن كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي ينخفض في ولاية مثل ماساتشوستس أو أوهايو يؤدي إلى تغيرات في الضرائب والتحويلات في ولاية تكساس بحيث يتم التعويض من ذلك الانخفاض، فيتوفر بذلك حافز مالي كبير.

وهو الأمر الذي دفع بعض الاقتصاديين إلى تأكيد ضرورة تكوين مؤسسة يعهد إليها بتنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء وأن تكون هذه المؤسسة مكاملة لميثاق الاستقرار والنمو، حيث يعد ذلك الميثاق بمثابة جزء هام من آلية واسعة للتنسيق أقرتها المادة التاسعة والتسعين من معاهدة ماستريخت، وركيزة أساسية لوضع خطوط إرشادية واضحة لتنسيق السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد، فقد أشارت تلك المادة إلى "ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتقارب المستمر بين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء". (وولف، 2012، صفحة 64)

إن وجود اتحاد مالي Fiscal Union إضافة إلى الاتحاد النقدي، من الواضح أنها مسألة معقدة للغاية وستستغرق وقتاً طويلاً قبل أن نراها على أرض الواقع. الاتحاد المالي الأوروبي سيعني إنشاء وزارة مالية مشتركة بين الدول الأعضاء وخزانة مشتركة وتدخل مركزي في عملية صياغة وإعداد الميزانيات العامة للدول الأعضاء وبالطبع سياسات ضريبية وقواعد مشتركة للمعاشات التقاعدية. غير أن مثل هذه التعديلات لا شك ستطلب وقتاً طويلاً لإنجازها، والأسواق لا تملك الوقت الكافي للانتظار، من ناحية أخرى، فإن هذه التعديلات قد توسع الهوة بين دول منطقة اليورو والدول خارج اليورو في الاتحاد الأوروبي.

وفي الأخير فإن الاتحاد النقدي لا يمكن أن يتواصل دون تحرك موازي باتجاه توحيد مالي وميزانية موحدة، إذ إن ذلك سيجعل بمسئطاع السلطة النقدية للاتحاد معالجة المشاكل المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية على مستوى الاتحاد، والمشاكل الخاصة بعدم تساوي بين الاقاليم المكونة للاتحاد، والمشاركة العادلة بين الأعضاء في تكاليف ومنافع

الوحدة النقدية، مما يتطلب بالتالي منح السلطة النقدية المذكورة صلاحيات اقتصادية وسياسية، وهو ما يثير إلى أن التكامل الاقتصادي والنقدي لا يمكن إلا إذا كان لأعضاء التزام قوي باتجاه التوحد السياسي.

2.4. الوحدة النقدية الأوروبية والصدمات الاقتصادية:

إن الدراسات التطبيقية التي جرت على الاتحاد الأوروبي كمنطقة مثلى للعملة قبل انطلاق اليورو، توصلت معظمها إلى شبه نتائج متقاربة من أن الاتحاد الأوروبي بإجمال دوله لا يصلح أن يكون منطقة عملة موحدة (سي بول هالوود رونالد مكدونالد، 2007، صفحة 578).

حيث تشير الدراسات الخاصة بمدى ملائمة الاتحاد الأوروبي لتطبيق الوحدة النقدية إلى نتائج مختلطة، ففي دراسة مبكرة قام "Bayoumi and Eichengreen" بمقارنة درجة الارتباط الخاصة بالصدمات في 12 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي مع تلك التي تخص الأقاليم الرئيسية في الولايات المتحدة، وقد تم التوصل إلى أن كلاً من صدمات الطلب والعرض كانت أكثر ارتباطاً في الفترة 1962-1988 في الولايات المتحدة عنها في الدول المشار إليها. ويعني ذلك أن الولايات المتحدة هي أقرب ما تكون إلى المنطقة المثلى للعملة قياساً إلى الدول الأوروبية المشار إليها. ومع ذلك ومع ملاحظة أن صدمات العرض هي الأكثر أهمية (من الناحية الاقتصادية الكلية) بالقياس إلى صدمات الطلب التي يمكن أن تزول داخل الاتحاد النقدي، كما وجد أيضاً أن صدمات العرض في مجموعة صغيرة من دول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، فرنسا، ودول البنلوكس، والدانمارك) كانت على درجة عالية من الارتباط، مما يعني إمكانية تشكيل منطقة مثلى للعملة. (سي بول هالوود رونالد مكدونالد، 2007، صفحة 578)

وقد قام "Bayoumi and Eichengreen" بدراسة نط الصدمات في 15 دولة أوروبية 13 دولة من الأمريكيتين و 11 دولة من شرق آسيا، وكانت النتائج بالنسبة لأوروبا مشابهة لتلك التي أشرنا إليها سابقاً، حيث تم التوصل إلى أن مجموعة صغيرة فقط من دول الاتحاد الأوروبي من دول الشمال هي التي شهدت درجة ارتباط مرتفعة بين صدمات العرض، وهو ما يشير إلى وجود حالة من ثنائية السرعة في أوروبا "Two speed Europe"

جدول رقم (2): درجة انفتاح الاقتصادات القومية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

الدول	درجة الانفتاح بالنسبة للاتحاد الأوروبي (1998) *
النمسا	19%
الاتحاد الأوروبي البلجيكي لوكسمبورجي	46%
الدانمارك	20%
فنلندا	18%
فرنسا	13%
ألمانيا	13%
اليونان	11%
إيرلندا	41%

11%	إيطاليا
25%	هولندا
22%	بر تغال
14%	إسبانيا
19%	السويد
13%	المملكة المتحدة

*متوسط الصادرات والواردات بالنسبة للاتحاد الأوروبي بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام.

المصدر: قحايلية آمال، مرجع سابق، ص 220.

ويتضح من الجدول رقم (2 - 12)، أن درجات انفتاح الاقتصاديات القومية متغيرة بشدة من بلد إلى آخر، تتراوح من الحد الأقصى 46% من الناتج الداخلي الخام للاتحاد الاقتصادي بلجيكي لوكسمبورجي إلى الحد الأدنى 11% من الناتج الداخلي الخام لإيطاليا واليونان.

حتى وإن كانت هذه الفروقات تفسر، جزئياً، من خلال شدة اختلاف الحجم بين أعضاء الاتحاد الأوروبي- حيث نجد أن الدول كبيرة الحجم تتميز بدرجة انفتاح أقل بالنسبة للدول الصغيرة- فإنها تقترح مع ذلك، أن نتائج تكاليف/مزايا للعملة الوحيدة لن تكون حتماً متماثلة بالنسبة لخمسة عشر دولة المعنية. فيحتمل أن مجموع الاتحاد الأوروبي لن يشكل منطقة نقدية عظمى.

هذه الدراسات التي سبقت انطلاق اليورو تدل على أن الاتحاد الأوروبي ما زال بعد لم يصل إلى مرحلة منطقة العملة المثلى، ولكن الحماس الأوروبي كان أقوى لوصول إلى الوحدة، وبالتالي فالأزمة الأخيرة ما هي إلى كاشف لخلل بنيوي من البداية.

3.4. الوحدة النقدية الأوروبية والتباين الاقتصادي:

أوضحا كل من Carmen Reinhardt و Kenneth Rogoff في كتبهما حول الأزمات المالية عبر التاريخ أن الأزمات البنكية الدولية تتحول في أغلب الحالات إلى أزمة ديون سيادية، وأن الأماكن التي تنفجر فيها هذه الأزمات هي الحلقات الضعيفة من الاقتصاد الدولي، لقد حدث هذا خلال سنوات الثمانينات في أمريكا اللاتينية وهو ما يحدث في منطقة اليورو خلال السنوات الأخيرة. (الطاهر ، 2012)

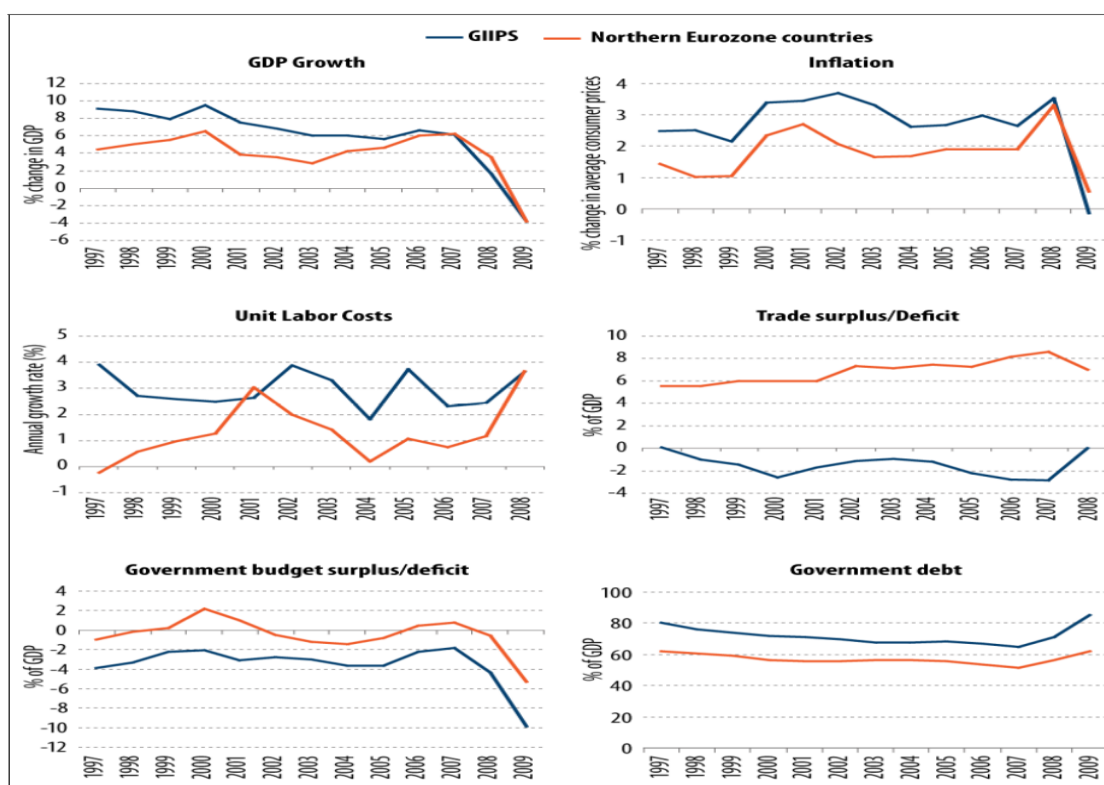
عندما قدم اليورو توقع العديد من الاقتصاديين أن اقتصادات الوطنية في منطقة اليورو تحقيق تقارباً متزايداً، ومع ذلك فإن العديد من الاقتصادات المنطقة ظلت مختلف تماماً أو قد اختلفت بالفعل في عدد من الأبعاد الاقتصادية أكثر خلال العقد الماضي، ويعتقد عموماً أن هذه الاختلاف وقعت على نطاق واسع بين اثنين من المجموعات داخل منطقة اليورو الدول الأوروبية الشمالية، بما في ذلك النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ، وهولندا ومجموعة الدول الأوروبية الجنوبية، بما في ذلك اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، وإسبانيا هذه الاخير يشار إلى خمس بلدان منها* «PIIGS».

فالسبب الأساسي وراء أزمة منطقة اليورو - والآن العقبة التي تحول دون النمو في الجنوب - كان متمثلاً في التفاوت الذي طرأ بين الدول الواقعة على أطراف المنطقة فيما يتصل بتكاليف الإنتاج، خاصة "الجنوب" و"الشمال" أثناء العقد الأول الذي أعقب استخدام اليورو.

ويظهر الشكل رقم (2 . 13) بالمقارنة الاتجاهات الاقتصادية في متوسط هاتين المجموعتين من البلدان على مدى العقد الماضي. قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي في المتوسط ارتفاعاً كبيراً في دول GIIPS مقارنة مع دول شمال أوروبا، ولكن في المقابل شهدت معدلات النمو العامة في الأسعار (التضخم) ارتفاعاً سريعاً في GIIPS، بالإضافة إلى تعويضات العمال وارتفاع الأجور بشكل كبير، وأدى ذلك إلى فقدان القدرة التنافسية الصناعية لدول GIIPS وزيادة في القدرة التنافسية الصناعية لدول الأوروبية الشمالية. ونتيجة لذلك واجهت GIIPS في المتوسط عجز في الميزان التجاري، في حين أن الدول الأوروبية الشمالية حققت فوائض تجارية كبيرة. وهذا ما أدى إلى ارتفاع الدين الحكومي في دول الجنوب بالمقارنة مع دول الشمال.

(Raymond J , 2011, p. 9)

الشكل رقم(2): مقارنة المؤشرات الاقتصادية بين دول «PIIGS» ودول أوروبا الشمالية



Source::Rymond J. Ahearan and others, **The future of the euro and the US interests**, Congressional research service CRS reported congress, January 10, 2011, p10 .

وترجع الاختلافات الموجودة بين دول الاتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب كنوع السياسة الاقتصادية المتبعة، كما أن هناك من يرى أن هذه الاختلافات ترجع إلى خلل في البناء المؤسسي لليورو، حيث أن نظام اليورو غير مصمم بطريقة توفر إمكانيات المساندة والإنقاذ للدول الأعضاء في حال حدوث أزمة لديها، وهذا ما أثبتته أزمة اليونان، فبعد تبني دول الـ«PIIGS» لليورو رسمياً اتجه رجال الأعمال للاستثمار في هذه البلدان باعتبارها مناطق آمنة ونظراً لانخفاض

أسعار الفائدة فيها مقارنة بالدول الشمالية، وهو ما أحدث نوع من الضبابية والتشويه للقرارات الاستثمارية في منطقة اليورو نتج عنه إفراط الاستثمار في بعض القطاعات، بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بزيادة الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي، تزامن ذلك مع إطلاق دول الـ«PIIGS» لمشاريع استثمارية ضخمة للحفاظ على معدلات نمو عالية ومستمرة مما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي خصوصاً من دول أوروبا الشمالية، كل هذه العوامل ساهمت في النهاية في تعميق العجز المالي للدول الـ«PIIGS». (Dadush and Stancil, 2010, pp. 9-15)

أدى العجز في الحساب الجاري لدول الـ«PIIGS» إلى تراكم الديون العامة والخاصة وصلت إلى 80% من حجم الناتج الإجمالي المحلي، وفي المقابل لم تتأثر دول أوروبا الشمالية كثيراً بعد إطلاق اليورو، كما لم تشهد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال ونتيجة لسياساتها المالية المتناسقة والتي تهدف إلى احتواء الطلب الكلي مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وهذا ما أكسبها قدرة تنافسية أكبر مقارنة بنظيرتها الجنوبية، مما جعلها تصدر إلى دول الـ«PIIGS» وتحقيق فوائض معتبر في حساباتها الجارية.

سمحت معدلات الفائدة المنخفضة في منطقة اليورو بالاقتراض دون خوف لدول الـ«PIIGS» مما جعل معدلات التضخم فيها أكبر بمرتين عن سائر الدول الأوروبية وهذا ما انعكس سلباً على معدلات الفائدة الحقيقية التي أصبحت منخفضة جداً، أدى ذلك إلى تراجع الادخار وتشجيع الاقتراض الاستهلاكي وبناء المساكن خصوصاً في أيرلندا وإسبانيا. (Raymond J, 2011, p. 12)

4.4. الوحدة النقدية وعدم استقلالية البنك المركزي:

نصت الفقرة الأولى من المادة 104 من معاهدة ماسترخت على ما يلي "يمنع على البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء منح مساعدات لمؤسسات الاتحاد والإدارات المركزية والسلطات المحلية والشركات العامة والخاصة للدول الأعضاء". وهنالك نصوص أخرى مماثلة في ميثاق الاستقرار والنمو تحرم بشكل قطعي أية مساعدة لدولة أوروبية تهدف إلى سد العجز المالي، لأن المطلوب هو قيام الدولة بمعالجة مشكلاتها المالية عن طريق مواردها الذاتية، والاستثناء الوحيد على هذا المنع يخص المعونات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الظروف الاستثنائية الخارجة عن سيطرة الدولة في هذه الحالة فقط يمكن حسب الفقرة الثانية من المادة 103 من معاهدة ماسترخت تقديم مساعدة مالية شريطة أن تقرر من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي بناء على اقتراح المفوضية الأوروبية. ولا أحد يشك في أن العجز المالي الحالي لا يخرج عن السيطرة ومن باب أولى ليس كارثة طبيعية.

ووفق لهذا المبدأ الأوروبي فلا يمكن بأي حال من الأحوال مساعدة الدول التي تعاني عجز في موازينها العامة من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي أو مؤسسات اليورو القائم.

فأعضاء الاتحاد النقدي يصدرين الدين بالعملة التي لا تملك السيطرة عليها، ونتيجة لذلك فإن حكومات هذه البلدان لا يمكن أن تقدم ضماناً بأن الأموال النقدية ستكون دائماً لدفع أموال حملة السندات في النضج، وليس هذا هو الحال في البلدان "المستقلة"، أي البلدان التي تصدر الديون بمفردها إذ يمكن لهذه الدول أن تعطي ضماناً لحملة السندات بأن الأموال ستظل دائماً تكون متاحة لدفعها، والسبب هو أنه إذا كانت الحكومة تعاني من نقص السيولة، يمكن أن تدعو البنك المركزي لتوفير السيولة. (Paul De and Yuemei, 2012, p. 12).

5. الخاتمة: من خلال ما سبق يمكن إستخلاص النقاط التالية:

- ضرورة إعادة دراسة شكل وشروط نجاح التكتلات الاقتصادية وخصوصا ضرورة ترابط التكامل المالي مع النقدي من أجل تجنب الصدمات الاقتصادية والمالية وهو ما يظهر من خلال اختلاف الحالة بين دول منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية.
- ضرورة تشكيل حكومة مشتركة أو وحدة مالية بما يتمشى مع سياسات البنك المركزي ضمن التكتلات النقدية.
- بينت الأزمة عدم توافر شروط الوحدة النقدية بالشكل الكامل لدى دول منطقة اليورو حتى تشكل تكتل نقدي كامل.
- وجود تباعد اقتصادي وتحديد هيكلي بين دول الشمال والجنوب بما لا يسمح من تشكيل وحدة نقدية.
- توفر شروط منطقة العملة المثلى في عدد محدود من دول منطقة اليورو بما قد يسمح لها من تشكيل وحدة نقدية (يورو مصغر).

1.5. التوصيات:

- ✓ شروط ومحددات التكامل النقدي في ظل أزمات النظام الرأس مالي.
- ✓ الأثر التبادلي للوحدة النقدية والمالية على استقرار العملة الموحدة.
- ✓ المؤسسات المالية والنقدية ودورها ضمن التكتلات النقدية.
- ✓ الدروس المستفادة من الوحدة النقدية الأوروبية على فكرة التكتل النقدي الخليجي.

6. المراجع:

1. Cahen, D. (1997). *l'Euro (1997-1998) l'heure des préparatifs*. les Editions d'Organisation.
2. Descheemakere, F. (1998). *Mieux comprendre L'EURO*. Paris: édition d'organisation.
3. Paolo Mongelli, F. (2008, 2). **European economic and monetary integration and the optimum currency area theory European economy** . European Commission, Papers 302.
4. Dadush and Stancil, U. (2010). *Europe's Debt Crisis: More than a Fiscal Problem," in Paradigm Lost: The Euro in Crisis*. Washington: Carnegie Endowment for International Peace.
5. European Central Bank. (2011). *The Monetary Policy of the ECB*. Germany: European Central Bank.
6. Harrison , A. (2004). *business international et mondialisation Vers une nouvelle Europe*. Paris: 1e édition .
7. Krugman Obstfeld, P. (2006). *ECONOMIE internationale*. Paris: 7e édition.
8. Paul De and Yuemei , G. (2012, 6). **Crises in the Eurozone: An Empirical Test** , Centre for European Policy Studies . (366), pp. ISBN 978-94-6138-210-8.

9. Raymond J , A. (2011). *The Future of the Eurozone and U.S.* U.S: CRS Report for Congress.
10. الحمد فاروق محمود. (2000). الوحدة النقدية الأوروبية واليورو، النشأة، والتطور، والآثار. الكويت : رسائل البنك الصناعي.
11. آمال قحايرية. (2006). الوحدة النقدية الأوروبية (الاشكاليات والآثار على المديونية لدول الجنوبية). أطروحة دكتوراة. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.
12. بسام الحجار. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
13. جون هادسون . (1983). منصور محمد عبد الصبور محمد علي ، العلاقات الاقتصادية الدولية. (طه عبد الله، منصور محمد عبد الصبور محمد علي، المترجمون) المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
14. سمير صارم. (1999). اليورو. سوريا: دار دمشق.
15. سي بول هالوود رونالد مكدونالد. (2007). النقود والتمويل الدولي. (محمود حسن حسني، المترجمون) السعودية: دار المريخ.
16. صادق مدحت . (1997). النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي. مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
17. صالح فلاح. (9, 1999). نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية (المجلد الأول، العدد الثالث).
18. صالح فلاح. (9, 1999). نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية (3).
19. عباس بلفاطمي. (2011). هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربي منطقة عملة مثلى. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (10).
20. عبد الحميد عبد المطلب . (2006). ، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز. مصر: الدار الجامعية.
21. عبد العزيز سمير محمد . (2001). التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة. مصر: مطبعة الإشعاع.
22. عبد المنعم السيد علي. (2008). الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
23. علي مغاوري شلبي. (2000). اليورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم. مصر: مكتبة زهراء الشرق.
24. علي القزويني. (2004). التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة. ليبيا: منشورات الدراسات العليا.
25. فريد النجار. (2004). اليورو العملة الأوروبية الموحدة. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
26. فيري جون بيسان. (14, 10, 2012). إما الفيدرالية أو الفشل في أوروبا. تم الاسترداد من إما الفيدرالية أو الفشل في أوروبا: <http://www.project-syndicate.org/commentary/federalism-or-bust-for-europe-by-jean-pisani-ferry/arabic>

27. كامل البكري. (2001). الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية والتمويل). مصر: الدار الجامعية.
28. كريانين مردخاي . (2007). الاقتصاد الدولي مدخل السياسات. (محمد ابراهيم منصور، على مسعود عطية، المترجمون) السعودية: دار المريخ.
29. مارتن وولف. (7, 2012). منطقة " اليورو: أضعف.. لن تصمد، مجلة اتحاد المصارف العربي عدد 380، جويلية 2012.
30. مجدي محمود شهاب. (بلا تاريخ). الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية. مصر: الدار الجامعية.
31. محسن الخضيرى. (2002). اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة. مصر: مجموعة النيل العربية.
32. محمود أسامة حميدات، الفولي. (بلا تاريخ). مبادئ الاقتصاد النقدي . مصر: دار الجامعة الجديدة.
33. مفتاح صالح. (2004). المالية الدولية. مطبوعة غير منشورة. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
34. مفتاح صالح. (2005). الاتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الاقتصادي. الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية. جامعة الاغواط.
35. نبيل حشاد . (1998). الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (من الفكرة إلى اليورو) . سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 55.
36. هارون الطاهر . (2012). أزمة منطقة اليورو وأثرها على مستقبل الاتحاد الأوروبي. ملتقى الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات. المركز الجامعي الواد، الوادي.
37. هورست أونجر. (12, 1990). أوروبا تسعى إلى الوحدة النقدية. مجلة التمويل والتنمية، العدد 4.